الأمم المتحدة

A/74/591–S/2019/940

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 December 2019
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

البند ٣١ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

باسم الدول الست الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان – أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا مشتركا صادرا عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن الجهود الرامية إلى إضفاء الاستقرار على الحالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اعتمد في بيشكيك في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. **بوليانسكي**
القائم بالأعمال بالنيابة

241219 201219 19-21711 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن الجهود المبذولة لإضفاء الاستقرار على الحالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بيشكيك، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

يساور وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي القلق إزاء التوتر المستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي لا يزال يشكل مصدر تهديد لأمن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما في ذلك في صورة انتشار الإرهاب والأيديولوجيات الراديكالية.

وهم يدعون إلى تسوية النزاعات بالاعتماد فقط على الوسائل السلمية من خلال الحوار المستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي وإلى الدور الأساسي المنوط بالأمم المتحدة.

ويؤكد الوزراء من جديد تأييدهم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء وتتمتع بالسيادة الكاملة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وهم يحثون جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات تنتقص من فرص التوصّل إلى حل الدولتين. وهم يشددون على ضرورة التعجيل باستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى الإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

ويعرب الوزراء عن دعمهم للجهود الدولية، ولا سيما تلك المبذولة في إطار مسار أستانا، من أجل ضمان الاستقرار والأمن في الجمهورية العربية السورية على أساس احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وهم يبرزون ضرورة مواصلة مكافحة الإرهاب في سورية واتخاذ تدابير لمنع رعاية الإرهاب، وذلك من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات التي يقر مجلس الأمن بأنها تنظيمات إرهابية.

وهم يرحبون ببدء عمل اللجنة الدستورية السورية، فهذه خطوة هامة صوب النهوض بالعملية السياسية التي يقودها السوريون أنفسهم بتيسير من الأمم المتحدة، بما في ذلك إقامة حوار سوري – سوري عريض القاعدة بشأن المصالحة الوطنية بمشاركة ممثلين من جميع الفئات العرقية والدينية للمجتمع السوري.

ويعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار وجود بؤر للتوتر في سورية، وهم مستمرون في رصد التطورات عن كثب. وهم يشيرون إلى أن الاستقرار الطويل الأجل في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام واستعادة سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وضمان سلامة المدنيين بما يمثلونه من تشكيلة منوّعة من الطوائف العرقية والدينية في البلد.

وإذ يشدد الوزراء على أهمية العمليات الإنسانية التي تنفّذ في سورية بواسطة الاتحاد الروسي والبعثة الإنسانية التابعة لجمهورية أرمينيا، فإنهم يدعون المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين والمساعدة في الإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك عن طريق إعادة إقامة البنى التحتية الاجتماعية – الاقتصادية، ومرافق الإمداد بالمياه والكهرباء، والمدارس

والمستشفيات. وهم يشيرون إلى أهمية تيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا السوريين إلى أماكن إقامتهم الدائمة.

ويعرب الوزراء عن التزامهم بمبادئ القانون الدولي وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن مرتفعات الجولان السورية.

ويؤكد الوزراء من جديد التزامهم القوي بوحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وبمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهم يشددون على أنه لا بديل عن حل سياسي للنزاع الليبي الداخلي يتم التوصل إليه عن طريق حوار يجريه الليبيون فيما بينهم ويمسكون بزمامه. وهم يعربون عن تأييدهم لجهود الوساطة التي يبذلها السيد غسّان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، وفقا للولاية المسندة إليه على النحو الذي أقره مجلس الأمن، لتعزيز المصالحة الوطنية سعيا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إنشاء مؤسسات موحدة للدولة يكون باستطاعتها أن تعالج بفعالية ما يجابَه من تحديات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة.

ويرحب الوزراء باتفاق ستوكهولم بشأن تطبيع الحالة في اليمن الذي أُبرم في السويد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ويدعون إلى تنفيذه كاملا في الممارسة العملية كخطوة أولى وضرورية نحو استئناف عملية التسوية السياسية الهادفة إلى إرساء السلام الدائم. وهم يدعمون الجهود ذات الصلة التي يبذلها السيد غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

ويؤكد الوزراء من جديد التزامهم بوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. وهم يبرزون أهمية عدم التدخل في شؤونه الداخلية. ويدعون المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل إلى العراق في مواصلة حربه على فلول تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية حتى يتم القضاء عليهم تماما. وهم يقدّرون بشدة الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية للحفاظ على وحدة الشعب العراقي وتحقيق المصالحة الوطنية. ويدعمون الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإعادة إعمار مناطق البلد التي تم تحريرها من الجماعات الإرهابية.

ويعرب الوزراء عن دعمهم للجهود التي تبذلها الحكومة السودانية الانتقالية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والوئام الوطني والتغيير الديمقراطي الشامل والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية العادلة وتحسين مؤسسات الدولة.

ويساور الوزراء القلق إزاء تدهور الحالة في منطقة الخليج الفارسي، وهو ما قد يؤدي إلى اندلاع مواجهات عسكرية واسعة النطاق تخلّف آثارا سلبية للغاية على جميع البلدان المعنية، وكذلك على الأمن الإقليمي والدولي.

ويساور الوزراء القلق إزاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب الأحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وهم يدعون إلى مواصلة تنفيذ الخطة بشكل منهجي استنادا إلى حرص جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها، مع احترام ما تم التوصّل إليه عن طريق حسابات دقيقة من توازن للمصالح المختلفة بشكل مرتكزا للترتيبات الشاملة. وهم يدعمون الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة المحيطة بخطة العمل الشاملة المشتركة، ويعربون عن عزمهم الراسخ على تقديم المساعدة الفعّالة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وهم يدعون جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوترات واستعادة الثقة. ويشيرون إلى الإمكانات الإيجابية الكبيرة التي يعد بها المفهوم الروسي للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي.

ويؤكد الوزراء أهمية تعزيز الحوار بين جميع منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس مبادئ حسن الجوار، وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية، وتسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.